

إمكانية تبني معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
في الجزائر

*The possibility of adopting the international financial reporting standard
for small and medium enterprises in Algeria*

أ: منال قدوري

أ: عطية خديجة *

جامعة الجزائر 3 - الجزائر

المركز الجامعي أفلو - الجزائر

Kaddouri-manal@hotmail.fr

attiakhedidja@gmail.com

Received: 30/10/2018

Accepted: 03/12/2018

Published: 31/12/2018

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى معرفة متطلبات الإفصاح عن المعلومة المالية في المؤسسات الجزائرية، وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أكد مجلس المعايير المحاسبية الدولية، أن الاحتياجات المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تختلف عن غيرها من المؤسسات، وأن المعايير الكاملة وضعت من أجل المؤسسات الكبيرة الحجم، وعليه تم وضع معيار دولي يناسب مستخدمي القوائم المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وباعتبار أن النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر مستمد من المعايير المحاسبية الدولية الكاملة، ومطبق على جميع المؤسسات بدون تصنيف، ووفق المنظور الإيجابي لنظرية المحاسبة الذي يعمل على تحليل المعاملات الفعلية للمؤسسة من أجل تحديد العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في اختيار سياسة محاسبية معينة، تم تأكيد ذلك من خلال الدراسة، أن كل من المديونية والمعاملات الدولية وحجم المؤسسة، لا يؤثران على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما يؤكد عدم جاهزيتها عن الإفصاح على قوائمها المالية وفق المرجعية الدولية.

الكلمات المفتاحية: مجلس المعايير المحاسبية الدولية، معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، النظام المحاسبي المالي.

تصنيف F00,F13:JEL

*المؤلف المرسل: أ: عطية خديجة الإيميل: attiakhedidja@gmail.com

Abstract :

This research aims to find out the requirements of disclosure of the financial information in the Algerian institutions in accordance with the Standard on SMEs international financial reporting, where the International Accounting Standards Board confirmed that the accounting of small and medium enterprises is different from other institutions, and that the full criteria developed for the large-sized enterprises, and it has been developing an international standard suitable for users of financial statements in the small and medium enterprises, as the financial accounting system in place in Algeria is derived from the full of international accounting standards, and applied in all institutions without classification.

It has been confirmed by this study that some processing of accounting events modes according to the financial accounting system is not suitable for small and medium enterprises in Algeria This underscores the different nature of financial statement users in this kind of institutions for others, according to the positive perspective of the theory of accounting, which is working on an analysis of actual transactions the institution in order to determine the economic and social factors affecting on choice of a particular accounting policy, was confirmed by the study that each of the indebtedness and international transactions and the size of the institution are not influencing on the small and medium enterprises in Algeria to apply the standard international financial reporting of small and medium-sized enterprises, and this underlines the lack of readiness on the disclosure of financial statements in accordance with international reference in this kind of institutions.

Key words: International Accounting Standards Board - International financial reporting Standard of SMEs The financial accounting system.

Jel Classification Codes: F00,F13

1. مقدمة:

من أجل ايجاد لغة محاسبية تراعي خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بدأ الاهتمام بوضع معايير محاسبية دولية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ 2001 "little IFRS" لتكون على شكل مجموعة مبسطة من المبادئ المحاسبية مقارنة بالمجموعة الكاملة "Full IFRS"، وفي شهر جويلية

2009 تقرر اعتماد اسم معيار الإبلاغ المالي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبناء على خصوصية هذا الإصلاح الذي قام به مجلس المعايير المحاسبية الدولية كحل لزيادة جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبناء على خصوصيات الاقتصاد الجزائري الذي يسعى إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي، تزايدت الحاجة إلى التعاون في ما بين الدول، وإثر هذه المستجدات يتطلب من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية إعادة النظر في نظامها المحاسبي، من أجل إنتاج معلومات أكثر شفافية وأكثر واقعية عن وضعها المالي، من أجل الاستفادة من فرص الاستثمار، ولتحقيق الرؤية المستقبلية لهذه المؤسسات لا يمكن أن يكتمل دون وجود أنظمة محاسبية تراعي خصوصيتها، وبناء على المنهج الايجابي للمحاسبة الذي يبحث عن تحديد دوافع سلوك الادارة في المسائل المتعلقة بالقياس والإفصاح المالي، للوصول إلى تفسير وفهم أفضل لطبيعة التطبيقات المحاسبية القائمة. وعليه يمكن دراسة الدوافع المؤثرة على اختيار المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل للقياس المحاسبي في المؤسسات الجزائرية.

1.1- إشكالية البحث : قامت الجزائر بإصلاح نظامها المحاسبي، بهدف مساندة الممارسة المحاسبية العالمية، الذي نتج عنه اعتماد النظام المحاسبي المالي، يطبق على مختلف المؤسسات مهما كان حجمها، والذي اعتمد على المعايير المحاسبية الدولية الكاملة في إعدادها، في حين أدرك مجلس المعايير المحاسبية الدولية، أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تستطيع الإفصاح عن وضعيتها المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية الكاملة، الموجه أساسا إلى مؤسسات تعمل في بيئة معقدة ومتطورة، لذا سارع لوضع المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لتخفيف العبء المحاسبي، وفي نفس الوقت يمكنها الحصول على قوائم مالية وفق مرجعية دولية تستطيع بها الخروج وراء الحدود للبحث عن رؤوس أموال وتوسيع نشاطها دوليا. وعليه نسعى من خلال هذا البحث في ظل تعدد البدائل المحاسبية واعتماد النظام المحاسبي المالي بدون تفرقة بين خصوصيات المؤسسات الجزائرية، إلى تقييم النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودراسة إمكانية وجود دوافع وفق المنظور الايجابي للمحاسبة، من أجل الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمالية وفق معيار الإبلاغ المالي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المؤسسات الجزائرية، وللإجابة على هذه الإشكالية يمكن طرح السؤال التالي: هل يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تبني معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بها؟

- 1.2- فرضيات البحث: كإجابة مبدئية على تساؤلات البحث، قمنا بصياغة الفروض الآتية والتي نسعى لإثبات صحتها أو نفيها من خلال دراسة جوانب هذا الموضوع:
- الفرضية الأولى: تجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة في الإفصاح عن قوائمها المالية وفق النظام المحاسبي المالي.
 - الفرضية الثانية: يفوق النظام المحاسبي المالي احتياجات مستخدمي القوائم المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - الفرضية الثالثة: لا يمكن تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- 1.3- هيكل البحث: تقوم الدراسة على تسليط الضوء على المشاكل المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وتعريف مستخدمي القوائم المالية بأهمية معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص، من أجل مساعدتهم على تقييم الأداء المحاسبي المالي، لاتخاذ قرارات مناسبة مبنية على أسس دولية، خاصة وأن لدى المؤسسات توجهها نحو الانفتاح على الأسواق العالمية، مما يلزمها توفير معلومة مالية تتفق مع المعايير المحاسبية الدولية، بصورة أقل تعقيد من المعايير الكاملة. وينقسم هذا البحث الى ثلاث أقسام: أولاً نتناول منهجية الدراسة والإشكالية، ثم نستعرض الأدبيات النظرية، وثالث نتطرق للجانب التطبيقي، على مجموعة من المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة الخاصة، أخيراً نعرض النتائج والتوصيات والمراجع والملاحق.
- ثانياً: أدبيات النظرية
- سنعرض بعض أدبيات موضوع الدراسة وبعض الدراسات السابقة التي تناولت بالبحث والتحليل العوامل المؤثرة في تبني معيار الإبلاغ المالي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- 2.1- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : أحصت بعض الدراسات أكثر من 50 تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 75 دولة (سميرسحنون، 2006)، وذلك لاختلاف معايير التصنيف من بلد لآخر، فالبعض يعتمد على معايير كمية في تصنيفها بالاعتماد على مؤشر العمالة ومؤشر رأس المال (قريشي، محمد صغير، 2011، صفحة 170)، وغيرها يعتمد على معايير وصفية من خلال الاعتماد على عدة مؤشرات من بينها الملكية، واستقلال الإدارة، حجم المؤسسة في السوق.. الخ ولكن حدد مجلس المعايير المحاسبية الدولية أن المعايير سابقة الذكر ليست الوحيدة المستخدمة لتصنيف

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعليه حدد معيار آخر يجب اعتماده لتصنيف المؤسسات الكبيرة عن غيرها، وهو المسؤولية المحاسبية اتجاه الجمهور كأساس للتصنيف وعليه فتعتبر كل مؤسسة لديها مسؤولية اتجاه الجمهور مؤسسة كبيرة، وتطبق المعايير المحاسبية الدولية Full IFRS في إعداد قوائمها المالية، والمؤسسات التي ليست لديها مسؤولية محاسبية اتجاه الجمهور تعتبر مؤسسات صغيرة أو متوسطة وعليه تطبق معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص IFRS-Pme

2.2.1- معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص: كان النقاش حول تصميم المعايير المحاسبية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قديم نسبيا، حيث بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1976 (Rached, HEDFI Mohamed, 2010, pp. 14-15) وتناقلت بعد ذلك إلى عدة دول: إنجلترا ودول أوروبية أخرى، وكذلك في كل من أستراليا وكندا. وفي أوائل العقد الماضي أصبح موضوع تطوير المعايير المحاسبية الخاصة لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة موضوع اهتمام العديد من الهيئات من بينها هيئة ISAR، ولكن بدأت أولى ثمار قبول مبدأ تنوع احتياجات مستخدمي القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة مع مستخدمي القوائم المالية للمؤسسات الكبيرة، حيث وثقت هذه الجهود من قبل مجلس المعايير المحاسبية الدولية بداية من 2001 (Base de conclusion IFRS pour PME, 2009) حيث تمثل هذه فترة نمو، وتم نشر "مسودة مناقشة" حول هذا الموضوع من أجل توحيد وجمع الآراء وأقرت اللجنة التأسيسية للمعايير الدولية للتقارير المالية في تقريرها السنوي الصادر في 2002، عن مشكلة المعلومة المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. قام مجلس المعايير المحاسبية الدولية بإنشاء مجموعة عمل تضم على خبراء لتقديم المشورة بشأن قضايا محاسبية واعطاء الحلول والاحتمالات الممكنة، حيث تأسست هذه المجموعة الاستشارية من أجل تحديد الحلول للتقليل من الالتزامات المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع الحرص على الحفاظ لتطبيق مبادئ الاعتراف والقياس للمعايير المحاسبية الدولية، وكذا احترام قيد التوازن بين التكلفة والمنفعة، وفي جوان 2004 (Ramona Neag and others, 2015) نشر المجلس ملف بحث يحتوي على آراء أولية حول وضع المعايير الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعرض النهج الذي اتبعه فريق العمل لتطوير معايير دولية تتبناها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أبرز هذا الملف عددا من القضايا التي اقترحتها المجلس كحلول أولية ودعا المشاركين إلى تقديم ملاحظاتهم واقتراحاتهم. وفي هذه المرحلة لم يصدر مقترحات ملموسة لتبسيط المعايير المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد وردت مائة وعشرين ردا على تنفيذ ملف البحث، وبعدها بدأ المجلس اجتماعات لمناقشة

الخطوط العريضة كمدخل لوضع معيار مناسب لهذا النوع من المؤسسات. وبعد هذه الخطوة من التشاور والبحث سمح للمجلس تحديد مدخله، ونشر في ذلك في 05 أفريل 2005 (RUSSO, Raimondo LO, 2010) استمارة أسئلة حول التغييرات في المبادئ المحاسبية. وطرق التقييم الواردة في المعايير المحاسبية الدولية لتكيفها مع احتياجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. حيث أبرز قضيتين: في الأولى سعى إلى تحديد المجالات التي يمكن فيها تبسيط المبادئ المحاسبية وطرق التقييم الواردة في المعايير الدولية للتقارير المالية؛ الثانية: سعى إلى التعرف على المعالجات المحاسبية الواردة في المعايير الدولية والتي لا تناسب خصوصية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. وقد وردت أكثر من مائة رد وتم مناقشتها في اجتماعات وهذا ما أدى إلى بلورة "مسودة مناقشة" في جانفي 2006 (RUSSO, Raimondo LO, 2010) ، عرض فيها المعيار المناسب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وقد وضعت الإصدارات المتتالية لهذه المسودة لمراعاة التعليقات التي وردت خلال الاجتماعات والموائد المستديرة، التي نظمت مع معدي ومستخدمي القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتم إعادة إصدار مسودة مناقشة في فيفري 2007. وبعد سنتين من هذا الإصدار وبعد حذف العديد من الأجزاء من المعيار التي كانت تشكل تداخلا بين هذا المعيار والمعايير المحاسبية الدولية في شكلها الكامل، قام مجلس المعايير المحاسبية الدولية بنشر النسخة الأخيرة من المعيار في سنة 2009. (Devrimi Kaya , Maximilian Koch, 2015, p. 96)

2.2.1- أهداف معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: توصف المحاسبة من حيث طبيعة مخرجاتها على أنها لغة الأعمال، ومن حيث نشاطها توصف على أنها نظام معلومات يعتمد على قياس واقع النشاط الاقتصادي للمؤسسة، وتوصيل المعلومات المالية. حيث أنها تدعم العولة الاقتصادية وتوحد الأسواق المالية (شونوف، شعيب، 2007،، صفحة 16).

أهداف تحسين عملية المقارنة: فحسب " Hoarau " المقارنة بين المعلومات المالية ظهرت كشرط ضروري لتوزيع أفضل للموارد في جميع أنحاء العالم، ولخفض تكاليف المعاملات"، (Rached, HEDFI, Mohamed, 2010) عملية المقارنة تفتح مجالا للرؤية أمام صناع القرار في ما يحدث وراء الحدود وتسمح بإعطاء نظرة جيدة حول الأداء المالي لبعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فمن بين صناع القرار في هذه الأخيرة نجد المسيرين والشركاء في المرتبة الأولى، حيث يسعون إلى البحث والتحليل والتنفيذ الأفضل للممارسات من أجل تحسين الأداء وضمان السير الحسن لنشاط المؤسسة. وتسمى هذه الطريقة عادة بالمقارنة المرجعية Benchmarking ، والفئة الثانية من صناع القرار هم المستثمرين

والجهات المانحة لرؤوس الأموال وكل الجهات المالية والاقتصادية الأخرى، فهذه الفئة تواجه المنافسة المتزايدة واستمرار الحاجة إلى أسواق جديدة، والبحث عن تحسين القدرة التنافسية، ولكن لا يمكن استخدام هذه المقارنة المرجعية إلا في حالة تجانس أساليب قياس الأداء وخاصة المالية منها والمتعلقة بالوضع المالي للمؤسسة والمأخوذة من السجلات المحاسبية، واغتنام الفرص الاستثمارية بأقل تكلفة. لهذا وضع المجلس قضية المقارنة بين القوائم المالية من بين أحد القضايا المرتبطة بضرورة وجود هذا المعيار.

ب-هدف زيادة الشفافية: أجمع الكثير من الباحثين في مجال المحاسبة أن الشفافية في المسائل المالية، إيديولوجية حقيقية، حيث قال Labegare Dabooba: "الحاجة إلى التواصل المالي الشفاف أصبح أحد المطالب الرئيسية للمؤسسات الاقتصادية والمالية" (Rached, HEDFI Mohamed, 2010)، حيث ازداد الطلب حول الشفافية في القوائم المالية بعد الفضائح العالمية في السنوات الأخيرة مثل شركة "إنرون" و"وردكوم" في الولايات المتحدة الأمريكية، و"بارمات" في إيطاليا، وغيرها من الشركات. وفي هذا الإطار فإن معيار الإبلاغ المالي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقدم من مجلس المعايير المحاسبية الدولية، يمكن أن يساعد وبلا شك في تحقيق المزيد من الشفافية والقبالية للمقارنة في القوائم المالية المعدة، من قبل هذه المؤسسات، وهذا استنادا إلى سمعة المجلس العالمية كهيئة تنظيمية دولية، من شأنه أن يزيد من تقليل المخاطر المتوقعة في هذه المؤسسات، والحد من تباين المعلومات، وبالتالي توسيع نطاق الجهات المانحة للتمويل، وبالتالي خفض تكلفة رأس المال.

ج-هدف تحقيق التنمية: تلعب المعايير المحاسبية الدولية دورا كبيرا في تطوير المؤسسات داخليا وخارجيا، فعلى الصعيد الخارجي من شأنها أولا تعزيز الاستثمار وخاصة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فعولمة الأسواق المالية أجبر المستثمرين للتطلع دائما لمستويات عالية من الأداء، وينعكس ذلك خصوصا على زيادة المساهمين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرغم وجود مفاهيم وطرق تكنولوجية اقتصادية حديثة مستعملة لترجمة أداء المؤسسات، إلا أن هذا لا يتحقق دون توفير معلومات محاسبية ومالية واضحة وموثوقة، تفسر أداء المؤسسة. وفي هذا السياق وعلاوة على ذلك من بين أخطر المشاكل التي تؤثر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأماكن أخرى في العالم، نقص التمويل الخارجي وارتفاع تكلفة رؤوس الأموال (Nadine LEVRATTO, Maarouf RAMADAN)، وهذا الوضع هو نتيجة لعدم وضوح الرؤية من قبل المقرضين وارتفاع مخاطر الأداء المرتبطة بأنشطة هذه المؤسسات، وكذلك من المهم أن نذكر أن معايير الإبلاغ المالي Full IFRS بصفة

عامة والمعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة little IFRS، وجدت لتلبية احتياجات هذه الفئة من المستخدمين، حيث من بين أعضاء مجلس المعايير المحاسبية الدولية ASB يوجد ممثلين من المؤسسات المالية يساهمون في إعداد المعايير حيث تساعد هذه الأخيرة على وضع منهجية جديدة لإدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال الاعتماد على مؤشرات وطرق جديدة للتسيير وتحسين الأداء، على عكس المنهجية السابقة المرتبطة بنتيجة الاستغلال، حيث لا يمكن الحكم وتحليل أداء المؤسسة من خلال النتيجة التي حققها، ومن مقدار السيولة التي توفرها بل بمعرفة كيف يتم تخصيص الموارد المتاحة. هذه الرؤية الجديدة، يمكن أن تسهل على هذه المؤسسات في الحصول على الائتمان من القطاع المالي عن طريق "استبدال الضمانات الحقيقية تدرجيا بتحليل الأداء المالي" وهذا التغيير في الرؤية لا يشمل فقط على تطبيق أساليب محاسبية جديدة وعرض القوائم المالية بل أيضا من خلال إنشاء نظام معلومات كامل، وإصلاح التواصل المالي. أما على الصعيد الداخلي فإن تطبيق المعيار الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هو أيضا فرصة لإعادة النظر وإعادة تحديد أدوار بعض الجهات داخل المؤسسة، فالهدف من الموثوقية وملائمة المعلومات يحث على ضرورة لامركزية المعلومات التي من شأنه أن يؤدي إلى إشراك مختلف الجهات الفاعلة في مجال جمع وتحليل ونقل المعلومات، وبالتالي الاستفادة من رأس المال الفكري التي غالبا ما يتم استغلاله بشكل سيء وخاصة في هذه المؤسسات. كل هذه التغيرات سواء على الصعيد الداخلي والخارجي يشكل قاعدة مثالية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة أنها تشكل من أهم ركائز الاقتصاد لأي دولة في العالم.

3.2.1- دوافع اختيار معيار الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين بدائل الاختيار

المحاسبي

إن المنهج الايجابي المحاسبي يهتم بتحديد دوافع سلوك الادارة في المسائل المتعلقة بالقياس والإفصاح المالي، وإلى تفسير وفهم أفضل لطبيعة التطبيقات المحاسبية القائمة، فالإدارة هي المسؤولة عن إعداد المعلومات المالية لذلك فهي تأخذ كافة الآثار المتوقعة للمعلومات التي تم الإفصاح عنها، وقد بينت العديد من الدراسات دوافع الادارة لتدخلها بعمليات القياس فقد تكون دوافع تعاقدية من أجل تحقيق مصالح شخصية أو دوافع للاقتراض، من أجل تخفيض تكلفة القرض وأخرى دوافع ضريبية، وذلك للتأثير على المدفوعات الضريبية، ودوافع السوق المالي، وذلك للمحافظة على سمعة

الشركة أمام منافسها، وللحفاظ على أسعار أسهم الشركة وتعظيمها باستمرار، ولمقابلة توقعات المحللين الماليين.

وعليه ووفقا لهذا المنظور الذي يبحث عن دوافع الاختيار بين بدائل الاختيار المحاسبي، سوف يتم دراسة وتقييم النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن ثم الوقوف على إمكانية تبني المعيار الدولي الخاص في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

2.2- العوامل المؤثرة على تغيير البنية المحاسبية إلى مرجعية دولية: إن المحاسبة ماهي إلا مرآة عاكسة للوضع المحاسبية للمؤسسة، فهي تسعى إلى اختيار البديل المحاسبي الذي يلبي رغبات مستخدمي قوائمها المالية، مما يساعدهم ذلك في اتخاذ القرارات المناسبة ونذكرها كالتالي:

1.2.2- التبعية إلى الأسواق العالمية: إن المؤسسات التي لديها عمليات توزيع على نطاق واسع جغرافيا يجب عليها تلبية احتياجات مستخدمي قوائمها المالية، فوفق الدراسة التي أجراها B. Raffourier 1995 أكد أن المؤسسات التي تمارس أنشطة على الصعيد الدولي هي المعنية أكثر من غيرها عن الإفصاح عن معلوماتها لتلبية احتياجات المستخدمين الأجانب، ووفق دراسة Joachim et S Thorsten G.2006 أكدت على وجود علاقة إيجابية بين الأنشطة الدولية للمؤسسة وإمكانية الإفصاح عن القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية بطريقة اختيارية. (Daniel Zeghal , Yosra MNIF Selmani, 2010, p. 99)

2.2.2- حوكمة المؤسسات: إن الأثر المباشر من تطبيق حوكمة المؤسسات هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية، وذلك نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لجودة هذه المعلومات، والذي يقوم على مجموعة من المعايير، وعلاوة على ذلك فهناك تأثيرا لهذه المعلومات سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة على أصحاب المصالح، والذين يحاولون التقليل من مشكل تماثل المعلومات وتعزيز ثقتهم في المؤسسة، وعليه يمكن توضيح أهم العوامل التي تؤثر على اعتماد المؤسسة على المرجعية الدولية فيما يلي:

أ- نوعية مكاتب التدقيق: أثبتت العديد من الدراسات دور مكاتب التدقيق في تغيير البنية المحاسبية للمؤسسة، في إطار نظرية الإشارة، وأكد العديد من الباحثين منهم R.S.O. Wallace et K. Naser 1995 أن مكاتب التدقيق تشجع زبائنها على إفصاح أكبر قدر ممكن من المعلومات، والاعتماد على مرجعية دولية في إعداد القوائم المالية الذي من شأنه يزيد من حجم ونوعية المعلومات المفصح عنها، ويرجع تشجيع مكاتب التدقيق على تغيير بنيتها المحاسبية لزبائنها وفق المرجعية الدولية لسببين رئيسيين هما:

• إجبار الزبائن على تطبيق معايير محاسبية صارمة ذات جودة عالية، لإثبات جدية هذه المكاتب والمحافظ على سمعتها.

• أن ترى هذه المكاتب واضعي المعايير المحاسبية الدولية ذوي مؤهلات علمية عالية في مجال المحاسبة. 2005

ومن نتائج الدراسات التي أثبتت وجود علاقة ايجابية بين مكاتب التدقيق الدولية "Big4" واعتماد معايير محاسبية دولية بصفة اختيارية دراسة ZÉGHAL Daniel & Yosra MNIF SELLAMIS سنة 2010 في دراسة أجريت على الشركات الفرنسية التي اعتمدت تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بصفة اختيارية، قبل الزامية تطبيقها سنة 2005.

ب- حجم المديونية: أكدت العديد من الدراسات أن حجم المديونية يؤثر على البنية المحاسبية للمؤسسة، فوفق دراسة أجراها (1976) M. Jensen et W. Meckling ترى أن التمويل الخارجي يشكل فرصة للمساهمين لنقل الثروة في حساباتهم الخاصة على حساب الدائنين، وفي الواقع المساهمين لديهم حافز لاستثمار الأموال المقترضة في مشاريع محفوظة بمخاطر من أجل زيادة العائد المتوقع، ومن دون تكبد أي تكلفة إضافية، ولذلك فإن المؤسسات التي تستدين كثيرا هي الأكثر حاجة إلى وجود رقابة فعالة على علاقة الوكالة التي تربط المساهمين والدائنين، وبالتالي فالإفصاح عن المعلومات الإضافية ضمن القوائم المالية تستخدم من قبل الدائنين من أجل مراقبة وضعية المؤسسة.

وأكدت دراسة أجريت (2005) M. Chavent et al et (1998) C. Michailesco أن حجم المديونية يؤثر فعلا على حجم المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية، ويمكن القول أن نسبة المديونية تعد من أهم المحددات التي تؤثر في عملية الاختيار المحاسبي، حيث تميل الإدارة العليا للمنشآت التي تزيد فيها الأموال المقترضة عن الأموال المملوكة، إلى اختيار تلك الطرق والسياسات المحاسبية التي يترتب عليها زيادة صافي الربح ومن ثم زيادة حقوق الملكية، وذلك تخفيفاً لحدة القيود أو الشروط التي تفرضها اتفاقيات القروض على أنشطة تلك المنشآت، وغالباً ما تتعلق هذه القيود والشروط بحجم حقوق الملكية.

ج- الملكية الفردية: أكدت دراسة التي قام بها الباحثين (2006) G. Joachim et S. Thorsten أن تركيز الملكية يؤثر على تبني معايير محاسبية دولية، ونقلاً عن (مذكور ، جمال عبد الغنى ، 2008) أنه في حالة المؤسسات التي تدار بواسطة ملاكها، فإن المدير سوف يتخذ جميع القرارات التي تعظم منفعتها وأرباحه، ولكن في حالة إذا ما امتلك المدير أقل من 100% من رأس المال (انفصال الملكية عن الإدارة بدرجة ما)، فإنه سوف يميل إلى بذل مجهود أقل مقارنة بالمدير المالك، وسوف يميل إلى الحصول على

المزيد من المزايا الإضافية لأن جزءاً من تكلفتها سوف يتحمله الملاك الآخريين. ويتنبأ المنهج الإيجابي للمحاسبة، بأن المؤسسات المدارة بواسطة مديريين أجراء تكون أكثر احتمالاً للاختيار من بين الطرق والسياسات المحاسبية، التي تؤدي إلى زيادة الأرباح المقرر عنها من المؤسسات التي يديرها ملاكها (مقلد، محمد محسن عوض، 2010، صفحة 13).

3.2.2- الخصائص التشغيلية: إن الأهداف الوظيفية للنظام المحاسبي من قياس واتصال تتحدد في ضوء الأهداف المرغوبة من النشاط، وتختلف أهداف النظام المحاسبي للمؤسسة باختلاف النطاق الوظيفي للوحدة، مما يترتب عليه اختلاف تطبيق المبادئ والأسس والقواعد والأساليب والإجراءات، وكذا حسب البيئة التي تنشط فيها، وعليه فخصائص التشغيلية للمؤسسة لديها أثر كبير في تحديد الأساليب والقواعد المحاسبية المتبعة، حيث يوجد خاصيتين تشغيليتين في المؤسسة تم التأكد من تأثيرهما على تبني المعايير المحاسبية الدولية وهما كالتالي (Houda Affes, 2007, p. 113):

أ- حجم المؤسسة: وفق دراسة أجراها (M. Jensen et W. Meckling 1976) أن تكاليف الوكالة تزيد كلما زاد حجم المؤسسة، وعليه فعلى المؤسسات أن تفصح عن معلومات أكثر من أجل تقليل تكاليف الوكالة فالمؤسسات ذات الحجم الكبير تفصح عن معلومات أكثر من غيرها من أجل تقليل مصاريف الوكالة. ووفق دراسة

(M. Firth 1979 et A.T. Craswell et S.L. Taylor 1992) المؤسسات ذات الحجم الصغير التي تشكل مصدر رئيسي للمعلومات الاضافية يجب أن تكون أقل كشف عن المعلومات الاضافية التي يمكن ان تضعها في موقف تنافسي غير ملائم. وأخيرا وفقا لنظرية الإشارة أكدت دراسة (M. Bourmont, 2006) يجب تشجيع مسريين المؤسسات الكبيرة، أن يقدم تقريراً للمستثمرين على نوعية أعمالهم من خلال نشر معلومات أكثر، وأكدت دراسة (R. Cuijpers et W. Buijink 2005) على وجود علاقة ايجابية بين حجم المؤسسة واعتماد المعايير المحاسبية الدولية بشكل اختياري، أما المؤسسات الصغيرة فأكدت العديد من الدراسات أن هذا النوع من المؤسسات لا تحتاج إلى مشورة متطورة في مجالات المحاسبة والضرائب ومراجعة الحسابات، ولكنها تحتاج إلى محاسبة فعالة منخفضة التكاليف وإرشاد إداري، من أجل اتخاذ القرارات المناسبة، وتوجيه كل الأفعال باتجاه الهدف المطلوب، إذ يرجع ذلك إلى حجم الاستثمارات التي تميز القطاع فضلا عن إمكانية الوصول إلى الأسواق المالية.

ب- معدل الربحية: أكدت العديد من الدراسات أن لمعدل المردودية أثرا على تبني معايير محاسبية دولية، فكلما كان مستوى العوائد مرتفع كلما يميل المسيرين إلى الإفصاح عن المعلومات التي تشير إلى

مهاراتهم الإدارية للمؤسسة، وذلك من أجل تحسين مستوى أجورهم، ويذكر أن كلما كانت تكلفة رأس المال أكثر كفاءة كلما سعى المسيرين إلى الإفصاح عن وضعية المؤسسة للمستثمرين المرتقبين، من أجل تقييم الأوراق المالية. وأكدت دراسة أجراها الباحثين

(2006 C. Leuz et R. Verrecchia et G. Joachim et S. Thorsten) على شركات ألمانية أن معدل

المردودية يؤثر إيجابيا على اختيار استراتيجية تبني معايير محاسبية دولية بطريقة اختيارية.

وتشكل المحددات المذكورة سابقا، والتي تؤثر على تبني معايير محاسبية دولية، تم اختبارها على المعايير المحاسبية الدولية الكاملة Full IFRS أي على المؤسسات كبيرة الحجم، وبما أن هيكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف تماما على المؤسسات الكبيرة، فقد يمكن أن تشكل هذه المتغيرات فارقا عند اختبارها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مدى قدرتها على تبني المعيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS – PME.

يمكن القول بأن التعاقبات / الالتزامات الضمنية، قد ينظر إليها كأحد محددات اختيار سياسة محاسبية معينة من بين السياسات المحاسبية البديلة، حيث تميل الإدارة إلى اختيار السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة صافي الربح بهدف التأثير على الأطراف الأخرى المهتمة من أصحاب المصالح، وذلك عند تقديرهم لسمعة الشركة في مجال الوفاء بالتعهدات والالتزامات الضمنية، ويعتبر ذلك تجسيدا لأحد أهم مشاكل الوكالة، وهي مشكلة عدم تماثل المعلومات وفقاً لنظرية المحاسبة الإيجابية، وذلك بهدف حصر بعض الدوافع الاقتصادية والسلوكية للمؤسسات في حالة المفاضلة بين السياسات المحاسبية للظاهرة، يستلزم تفسيرها من خلال المنهج الإيجابي للمحاسبة، التي ترتبط بالجانب التطبيقي، حيث يتم ملاحظة الواقع العملي وتفسيره وتحليله والتنبؤ بما سيحدث في المستقبل، وعليه يجب أن تتضمن المعلومات المحاسبية القدرة على التنبؤ بالأحداث المستقبلية لكي تمكن متخذي القرارات من اتخاذ قرارات ملائمة لتفضيلاتهم الاستثمارية، ولذلك تم اختيار مجموعة عوامل يتم اختبارها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، لمعرفة مدى جاهزيتها على تبني معيار محاسبي دولي خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4.2.2. ضرورة وجود محاسبة مالية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إن تعداد البدائل

المحاسبية ما هو في الواقع إلا محاولة للوفاء باحتياجات كل مؤسسة في ظل الظروف التي تحيط بها، الأمر الذي يلفت الانتباه ويعتبر نقطة بداية في التفكير المنطقي بضرورة وجود محاسبة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تختلف عن تلك المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الكبيرة، أو على الأقل

تختلف عنها إلى حد ما، لاختلاف الظروف المحيطة بهذه المؤسسات. ففي حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن مشاكل انعدام التناظر في المعلومة والمخاطر المعنوية تكون بحجم أكبر، مقارنة بالمؤسسات الكبيرة ويفسر هذا بانعدام الشفافية المالية، وهيكل الملكية وغيرها من خصوصيات تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن غيرها وهذا ما ولد تردد من قبل المدينين، فيما يتعلق بالقروض الطويلة الأجل، ومع وجود مخاطر عالية فيما يتعلق بإحلال الأصول، ببساطة تعتبر فرضية وجوب قيام جميع المؤسسات بتطبيق نفس النظم المحاسبية، ربما قد يشكل عقبة رئيسة أمام تأدية المهام الأساسية للمحاسبة، فمن الناحية الاقتصادية هناك اختلاف كبير في تأثير صفقة ما على مؤسسة تجارية يقوم بها شخص واحد أو شخصان، وتأثيرها على مؤسسة كبيرة، فرغم حدوث نفس الصفقة لكلا المؤسستين، إلا أن الظروف التي تتم فيها مختلفة، وبالتالي على المحاسبة أن تكون قادرة على تبيان ذلك (مهاوة، أمال، 2011، صفحة 25).

ومنذ ظهور المحاسبة وهي تطبق على جميع المؤسسات على حد سواء دون مراعاة شكلها أو حجمها، لكن مع بداية الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تم تصنيف العوامل الرئيسة التي تساهم في نجاح هذه المؤسسات أو فشلها إلى مجموعتين: عوامل خارجية مثل المنافسة، التشريعات الحكومية، التكنولوجيا وعوامل بيئية أخرى، وعوامل داخلية مثل مهارات التسيير والنظم المحاسبية، ففي دراسة أجراها Wichmann سنة 1983 حول المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة من خلال تقييمه لمجموعة من العوامل المحيطة، وجد أن 60% من المشاكل يعود إلى المحاسبة.

وتصنف هذه المشاكل خاصة في مسك الدفاتر المحاسبية واستخدام المعلومات المحاسبة والرقابة النقدية والرقابة على التكاليف، أما عن النسبة المتبقية 40% أرجعت إلى مشاكل أخرى كالتسويق من حيث التخطيط وتحديد السوق المستهدف والتسعير، إلى جانب مشاكل إدارية أخرى تمثلت في التخطيط على المدى الطويل ومراقبة المخزون واختيار الموظفين والإشراف عليهم والسيطرة على الديون وغيرها. وبعبارة أخرى فإن المشكل ككل نُسب إلى المحاسبة أو إلى قضايا ذات الصلة بالمحاسبة.

وكما أثبتت دراسة حديثة أخرى أجراها مجلس المعايير المحاسبية الدولية على 7000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في 20 دولة نامية، بالأدلة أن لجودة المحاسبة في هذا القطاع أثرا بالغ الأهمية على كفاءة الاستثمار ونجاعته. وتظهر أهمية المحاسبة في دورها كأداة لتسيير القرارات على المستوى الكلي والجزئي، فضلا على انها أداة للإثبات والرقابة. وعليه قدم مجلس المعايير المحاسبية الدولية، معيارا خاصا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وموجها خصوصا لتحفيز اهتمام المستثمرين

والجهات المانحة لرؤوس الأموال، من أجل ضمان توفير اتصال مالي وقابل للمقارنة وذو جودة عالية. وأرجع المجلس أسباب وجود هذا المعيار للأسباب التالية: (Base de conclusion IFRS pour PME, 2009)

- المؤسسات المالية التي أصبحت تقدم قروضا خارج حدودها الوطنية، ففي معظم الدول أكثر من نصف المؤسسات المستفيدة من القروض لدولة ما، تمثل مؤسسات صغيرة ومتوسطة، ولاتخاذ قرارات الإقراض ووضع شروطه وأسعار الفائدة يتطلب وجود القوائم المالية، كذا إجراء مقارنات بين القوائم المالية، يعد عاملا محمدا لكفاءة أسواق رأس المال؛
 - الموردون يردون تقييم الأوضاع المالية للمستثمرين في بلدان أخرى قبل بيع سلعهم أو خدماتهم على الحساب؛
 - وكالات التصنيف المالي في محاولة وضع تصنيف موحد عبر الحدود مثل البنوك وغيرها من المؤسسات التي تعمل عالميا، فتعتبر الأرقام المالية المقدمة لها ذات أهمية حاسمة بالنسبة لعملية التصنيف؛
 - الموردون الأجانب الذين يستخدمون القوائم المالية لتقييم آفاق العلاقات التجارية على المدى الطويل؛
 - مؤسسات رأس المال الاستثماري التي تمول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - المستثمرين الخارجيين الذين لا يشاركون في الإدارة اليومية للمؤسسة؛
- فالاعتماد على مرجعية محاسبية ذات جودة عالية، ضروري لتسيير شؤون المؤسسة في مختلف انحاء العالم، وذلك من خلال الاعتماد على قواعد محاسبية محكمة، تضمن الرقابة المستمرة، حيث يجب توفير منبر إعلامي للمؤسسات الموجهة للأسواق المالية من أجل مساعدتها على تخطيط أعمالها وقرارتها، وعليه يتطلب هذا وجود جهة داخلية فعالة وكفؤة قادرة على إدارة وتوليد تدفقات المعلومات. وعليه فوجود محاسبة مالية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا كبيرا في تطويرها داخليا وخارجيا.

5.3.2. أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يؤدي تبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لمعيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS-PME على الأرجح إلى تغيير المنهجية، وسلوكية أصحاب المصالح الداخليين والخارجيين للمؤسسة، حيث يشكل هذا التغيير جانبا إيجابيا

لكونه يسلط الضوء على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدراتها التنموية، وعلاوة على ذلك يشكل هذا التغيير تحدياً جديداً بالنسبة لمسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال إدارة الأعمال (management)، لكون هذا التوافق سوف يؤثر على أساليب إدارة المؤسسة وسبل اتخاذ القرار المعتمدة فيها، من ناحية مركزية المعلومة والقرار ومشاركته على نطاق واسع مع مختلف الجهات الفاعلة في مراقبة وقيادة المؤسسة (piloting)، فاعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على مرجعية تراعي خصوصيتها، من شأنه أن يغير رؤيتها وينطبق على وجه الخصوص على النقاط التالية (Rached, HEDFI Mohamed, 2010)

5.3.2. الأثر على حوكمة المؤسسات: إنه من المثير للاهتمام تحليل الآثار المترتبة على إمكانية تطبيق المعيار المحاسبي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لما له من أثر على أداء المؤسسات وعلى نظام المعلومات ونظام مراقبة التسيير، وعليه يمكن تخليصها هذه مؤثرات المتعلقة بحوكمة المؤسسات كالتالي:

أ- تصور جديد لمفهوم الأداء: إن أي مؤسسة مهما كانت طبيعتها فهي تستخدم مجموعة من الموارد المختلفة لتوفير منتج أو خدمة، وبذلك فهي تخلق وتوزع قيمة (valeur)، وفي هذا الإطار يأتي دور المحاسبة في توفير المعلومات المتعلقة بتلك العمليات لتلبية الاحتياجات الداخلية والخارجية، لكون النظام المحاسبي المالي ليس موجه بالتحديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهو بذلك لا يسلط الضوء على مفهوم خلق القيمة حقا بما يتوافق مع هيكل (Structure) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي الواقع نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل مفهوم أرباح الاستغلال الموضح في القوائم المالية مؤشرا رئيسيا لأداء المؤسسة ومردودية عملياتها، وحتى المتعاملين مع المؤسسة يرون أن متغير النتيجة يمثل قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية، وبالتالي قدرتها على الوفاء بالتزاماتها اتجاه البنوك والدائنين...والخ، فالنتيجة هي حقيقة تمثل قدرة المؤسسة على البقاء على قيد الحياة والنمو، وبذلك تساهم في تحديد القرارات الاستثمارية والتمويلية وهذا التصور للأداء محدودا جدا، ولا يظهر أداء المؤسسة الداخلي من حيث خلق القيمة، وخاصة فيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية والمادية للمؤسسة، وهذه الطريقة تؤثر فعلا على أساليب الإدارة المتبعة من قبل مسير المؤسسة، ومن هنا تبرز الحاجة إلى تحقيق أهداف الأداء. وعليه فالاعتماد على مرجعية دولية مخصصة فعلا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساعد على تقييم أداء المؤسسة ويساعد في الوصول إلى متطلبات حوكمة

المؤسسات، وخاصة فيما يتعلق بالتخصيص الأمثل لموارد المؤسسة، والذي يعتبر من أولويات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي عادة ما تكون لديها موارد محدودة.

ب- تطوير نظام المعلومات والتسيير إن كل تغيير في الاطار المحاسبي (Rached, HEDFI Mohamed, 2010) أو في أحد مفاهيمه، بلا شك سوف يؤثر على نظام المعلومات ونظم التسيير بالمؤسسة، لما لهم من علاقة في الجمع وتوجيه المعلومات ومعالجتها محاسبيا، حيث يشكل التوافق مع المرجعية الدولية مثل المعيار الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من شأنه أن ينجم عنه انعكاسات على مستوى نظم المعلومات والتسيير، كون التوافق معه يتطلب توفير سلسلة من المعلومات، والتي عادة تتجاوز قدرات المحاسبين داخل المؤسسة. مثل التقييم بالقيمة العادلة لبعض الاصول أو تحديد مدة الاهتلاك لأحد عناصر الأصول. وعليه فعلى المستوى الداخلي للمؤسسة لابد على المسير القيام بمهام جديدة، لأن المرجعية الدولية تحثه على أن يكون لديه القدرة على توفير معلومات هامة ودقيقة، من أجل المساعدة على التسيير الجيد وتوفير أدوات تسمح بتسوية أي نزاع مع أصحاب المصالح.

أما على المستوى الخارجي فيجب أن تسمح المعلومات المحاسبية والمالية على توفير فهم كافي حول أداء المؤسسة وقدراتها من أجل مساعدة الاطراف الخارجية على تحسين فهمهم للفرص والمخاطر التي تحملها المؤسسة، حيث يشكل هذا التمثيل المحاسبي الجديد دورا إعلاميا، والذي يعتمد على الكفاءة التنظيمية، ويسعى إلى إثبات صلة مباشرة بين النظرية المحاسبية ونظرية حوكمة المؤسسات، التي أنشأت في عمل Berle & Means سنة 1932، والتي أثرت في سياق الأزمة الاقتصادية 1929. ووفقا لهذا الارتباط فجودة التقارير المالية تعتمد بشكل كبير على المهارات (savoir-faire) وخبرة الإدارة، وقدرتها على ضمان الموثوقية وتدقيق المعلومات، فجودة التقارير المالية لا تعتمد فقط على وجود أعوان وإطارات في مجال المحاسبة بل من شأنه إقامة تفاعل قوي بين نظم المعلومات والتسيير والمحاسبة، لتنفيذ الأسس والمفاهيم التي ينص عليها المعيار الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ج- وضع خطط تعليمية مستمرة: (Rached, HEDFI Mohamed, 2010) إن عملية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يؤدي إلى قيام مشروع حقيقي يجمع مختلف الجهات المختلفة (المحاسبة، المالية، الموارد البشرية، نظم المعلومات....) ويتطلب تفكير جيدا في وسائل المراقبة الداخلية، وكذا إصلاح النظام المحاسبي فيما يتعلق بتعزيز لغة الاتصال المالية مع المستثمرين والبنوك والدائنين، وباقي أصحاب المصالح. وعليه فقيام هذا المشروع لا يتطلب فقط مهارات وقدرات ومعارف تتوفر فقط في مسير المؤسسة، بل في كل طاقم العمل داخل المؤسسة، فواقع لامركزية

المعلومات وتخصصها ناجم عن تطبيق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يتطلب من مسير المؤسسة السعي نحو ضمان وجود طاقم عمل مؤهل ولدية الاستجابة السريعة لحل المشاكل، لكونهم يؤثران على مدى ملائمة المعلومة وموثوقيتها، وخاصة إن هذه المرجعية تحين كل 3 سنوات وهذا ما يتطلب من المسير وضع برنامج لليقظة الاستراتيجية ذات صلة بنظم المعلومات وتحسين مستوى المعرفة، وذلك من أجل تقييم ومتابعة أداء المستخدمين من خلال استغلال قدراتهم المكتسبة داخل المؤسسة، وللتأقلم مع تحيين المعيار واتخاذ التدابير اللازمة.

ثالثا: الدراسة التطبيقية

طبقت الجزائر النظام المحاسبي المالي بدون أن تراعي نسيج مؤسساتها، حيث تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيزا كبيرا من إجمالي المؤسسات، ونظرا لكونها المحرك الأساسي للاقتصاد، فتطبيق معيار الإبلاغ المالي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قد يشكل فرصة أمامها لكسر الحواجز الدولية والحصول على مصادر تمويل مختلفة ومواكبة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية الحديثة، ولكن قبل ذلك لابد من دراسة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للتأكد من قدرتها على تطبيق هذا النوع من المعيار.

1.1. الدراسة الاحصائية: من أجل اختبار وجود المحددات المؤثرة على إمكانية توافق الإفصاح المحاسبي والمالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، والمعيار المحاسبي الدولي الخاص بها، قمنا بإجراء دراسة القوائم المالية للمؤسسات لنفس العينة التي تم توزيع عليها الاستبانة، كما تم الحصول على القوائم المالية للعينة محل الدراسة من الموقع الرسمي للمركز الوطني للسجل التجاري، وقد تم اللجوء لهذه الطريقة لصعوبة الحصول على المعلومات.

1.1.1. مفهوم نموذج الانحدار اللوجستي (العباسي، عبد الحميد محمد، 2011، صفحة 24): تحليل الانحدار بشكل عام هو عبارة عن نموذج يحلل ويفسر العلاقات الموجودة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، من خلال ربط هذه المتغيرات بمعادلة رياضية قد تكون خطية (الانحدار الخطي) وقد تكون غير خطية (الانحدار الغير الخطي)، بعد تحديد شكل هذه العلاقة نقوم بتقدير معلم النموذج التي يعبر عن مقدار تأثير المتغير التابع بالمتغيرات المفسرة، وذلك لغرض التفسير أو التنبؤ حسب طبيعة الدراسة.

1.1.2. ماهية نموذج الانحدار اللوجستي: الانحدار اللوجستي ما هو إلا نوع من أنواع الانحدار يكون فيه المتغير التابع متغير نوعي، قد يأخذ قيمتين (الانحدار اللوجستي الثنائي)، وقد يأخذ أكثر من قيمتين

(الانحدار اللوجستي المتعدد) ، إلا أننا في الانحدار اللوجستي يكون هدفنا ليس تفسير التغيير في قيم المتغير التابع، وإنما تفسير احتمال حدوث وعدم حدوث الظاهرة محل الدراسة، وتمثل كمايلي:
الشكل رقم (1): معادلة الانحدار اللوجستي

$$p_i = E(Y_i / X_i) = \frac{e^{(B_0 + B_1 X_1 + \dots + B_K X_K)}}{1 + e^{(B_0 + B_1 X_1 + \dots + B_K X_K)}} \quad (1) \dots\dots\dots$$

: تمثل احتمال حدوث الفئة او السمة من المتغير التابع؛Pi

: تمثل معالم النموذج؛ B

من خلال المعادلة يتضح أن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة علاقة غير خطية، لذلك هناك عدة تحويلات يمكن القيام بها لجعل العلاقة خطية من أجل تحويل اللوجيت (Logit) فتصبح المعادلة السابقة تأخذ الشكل التالي:

الشكل رقم (2):تحويل اللوجيت

$$L = \ln \left(\frac{P_i}{1-P_i} \right) = B_0 + B_1 X_1 + \dots + B_K X_K$$

2.2.2. تحليل معطيات العينة: كما سبق وذكرنا أنه تم استعمال في هذه الدراسة، المعطيات المحاسبية ل100 مؤسسة جزائرية خاصة غير مالية لسنة 2014، للعينة سابقة الذكر في المبحث الثاني من هذا الفصل، حيث تم استعمال نفس العينة، وذلك راجع إلى أنه لا يمكن إجراء نموذج لوجيستي دون تحديد رأي العينة المدروسة اتجاه معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS-PME.

3.2.2. متغيرات الدراسة: انطلاقا من المعلومات المتوفرة لدينا من خلال دراسة الجداول المالية لمؤسسات العينة، وكذلك الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، تم اختيار جملة من المتغيرات التي يمكن الاعتماد عليها لدراسة المحددات المؤثرة على توافق مع المعيار المحاسبي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن تقسيم هذه المتغيرات كما يلي:

أ- **المتغير التابع:** يشكل المتغير التابع متغير وصفي لإمكانية التوافق مع المعيار المحاسبي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث هذا المتغير ثنائي يحمل القيمة 0 إذا كان اختيار عدم إمكانية التوافق مع المعيار المحاسبي الدولي، ويأخذ المتغير القيمة 1 إذا كان اختيار إمكانية التوافق مع المعيار المحاسبي الدولي.

ب- **المتغيرات المستقلة:** سيتم استخدام جملة من المتغيرات المستقلة المستعملة، عادة في الدراسات السابقة وهذا من خلال النقاط الآتية:

المتغير الحجم: هذا المتغير يسمح لنا بقياس حجم المؤسسة، فهناك جملة من الدراسات استعملت لتقدير هذه النسبة لوغاريتم كل من مجموع الأصول أو رقم الأعمال أو عدد العمال في المؤسسة ومن هذه الدراسات يمكن ذكر دراسة (Mohammed ELHADDAD and Rajaa AMZILE 2015) وسيتم استعمال في هذه الدراسة لوغاريتم مجموع رقم الأعمال كمتغير يسمح لنا بتقدير حجم المؤسسة، وتم اختيار هذا المتغير لطبيعة المعطيات المتوفرة لدينا، وكذا بغية تجنب الارتباط المشترك القوي مع المتغيرات المستقلة الأخرى، ونرمز له بـ (SIZE)

(SIZE=LOG) رقم الأعمال

متغير المديونية: هذا المتغير يسمح لنا بقياس نسبة المديونية في المؤسسات الجزائرية الخاصة، حيث هناك عدة دراسات استعملت نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الخصوم، ودراسات أخرى استعملت نسبة ديون طويلة ومتوسطة الأجل إلى إجمالي الخصوم، والبعض الآخر استعمل نسبة الديون القصيرة الأجل إلى الإجمالي، وفي هذه الدراسة سيتم استعمال:

$$DMT = \frac{\text{ديون وطويلة متوسطة الأجل}}{\text{إجمالي الخصوم}}$$

متغير المعاملات الدولية: هذا المتغير يسمح لنا بإدخال في النموذج متغير صوري يوضح مدى تأثير المعاملات الدولية التي تقوم بها المؤسسات على إمكانية الإفصاح وفق المعيار المحاسبي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث هناك دراسات تستخدم لقياس حجم المعاملات الدولية

من خلال الزبائن أو الموردين (الدوليين)، وعليه يتم اعتماد الموردين الدوليين في الدراسة، وعليه يصبح المتغير الصوري يساوي 0 إذا لم تكن هناك معاملات دولية و 1 إذا وجدت معاملات دولية.

4.2.2 نتائج نموذج الانحدار اللوجستي: فيما يلي نعرض نتائج النموذج والمتكونة من فرعين، الفرع

		Y	المعاملات الدولية	المديونية	حجم المؤسسة
Y	Pearson Correlation	1	-.096-	-.207-*	.081
	Sig. (2-tailed)		.344	.060	.423
	N	100	100	100	100
المعاملات الدولية	Pearson Correlation	-.096-	1	.062	-.002-
	Sig. (2-tailed)	.344		.542	.982
	N	100	100	100	100
المديونية	Pearson Correlation	-.207-*	.062	1	.084
	Sig. (2-tailed)	.060	.542		.405
	N	100	100	100	100
حجم المؤسسة	Pearson Correlation	.081	-.002-	.084	1
	Sig. (2-tailed)	.423	.982	.405	
	N	100	100	100	100

الأول يعرض نتائج تساعدنا على تقييم النموذج من الناحية الإحصائية لمعرفة مدى قوته على تفسير الظاهرة المدروسة، وجزء وهو الأهم يعرض نتائج تساعدنا على تفسير العلاقة الموجودة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة.

وقد تم الاستعانة بالبرنامج الإحصائي (SPSS)، بعد ادخال البيانات المطلوبة، وقد قمنا بترتيب الجداول وعنوانها حسب التسلسل المعروف في الدراسة النماذج الإحصائية.

5.2.2 التقييم الكلي للنموذج: تم ترجمة بعض المصطلحات الإحصائية المعروفة، وأبقينا على البعض بدون ترجمة لعدم وجود اتفاق على ترجمة معينة.

أ- الارتباط بين المتغيرات التفسيرية: يمكن توضيح العلاقة بين متغيرات النموذج عن طريق حساب الارتباطات بين المتغيرات، وهذا لكي نتفادى الارتباطات القوية بين المتغيرات المستقلة التي ستؤثر حتما بالسلب على النتائج التي سيتم التحصل عليها في النموذج، وبغية تفادي دراسة الارتباطات الثنائية لكل زوج من المتغيرات، سنقوم بتلخيص ذلك من خلال مصفوفة الارتباط الموضحة من خلال الجدول رقم (1)

الجدول رقم (1): مصفوفة الارتباط

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

من خلال مصفوفة الارتباط الموضحة أعلاه نلاحظ عدم وجود أي ارتباط بين المتغيرات التفسيرية عند مستوى الدلالة الإحصائية 5%. ونلاحظ أن كل المتغيرات تفوق 5%، وهذا ما يؤكد عدم وجود ارتباط.

ب- اختبار جودة التوفيق للنموذج اللوجستي: يتم إجراء اختبار جودة التوفيق باستخدام اختبار F في الانحدار المعتاد أما في حالة النموذج اللوجستي فيتم اختبار log likelihood RATIO الذي يتبع توزيع X^2 وهذه المعايير تعتبر كبدائل لمعامل التحديد الخاص بالانحدار الخطي، لذلك تسمى بأشبه معاملات التحديد ويأخذ الشكل التالي :

الشكل رقم (3): معاملات التحديد

(3).....

$$\text{Model } X^2 = -2\log(L_0/L_1) = -2(\log L_0 - \log L_1)$$

L_1 قيمة دالة الامكان الاكبر للنموذج المحتوي على (i) متغير.

L_0 : قيمة دالة الامكان الاكبر للنموذج المحتوي على (1-i) متغير
 ونموذج كاف 2 MODEL CH-SQUARE ومعنويته وجودة توفيق النموذج Goodness of fit ومعنويته
 ومقدار التحسن ومعنويته ويمثل الجدول التالي القوة التفسيرية للنموذج.

الجدول رقم (2): معاملات جودة التوفيق

STEP	-2 Log likelihood	Cox & Snell R Square	Nagelkerke R Square
1	119.751a	.068	0.95

المصدر: انطلاقا من المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS.

يمثل هذا الجدول أشباه معاملات التحديد والتي تعبر عن القوة التفسيرية للنموذج، من خلال هذا الجدول أن قيمة هذه المعاملات كانت متدنية جدا 95% في حدود نسبة القبول وهي 50 بالمائة.

ج. اختبار الدلالة الكلية لمعاملات النموذج (Hosmer-lemeshow): يهدف هذا الاختبار إلى معرفة الدلالة الكلية لمعاملات النموذج، بمعنى هل جميع معاملات المتغيرات المفسرة تساوي الصفر، أم هناك على الأقل معلمة واحدة تختلف عن الصفر، وللقيام بهذا الاختبار نستخدم نفس المبدأ في حالة الانحدار العادي، وهو مقارنة القيم المتوقعة في حالة النموذج بدون متغيرات مستقلة مع القيم المتوقعة في النموذج الذي يحتوي على المتغيرات المستقلة.

جدول (3): اختبار الدلالة الكلية لمعاملات النموذج

قيمة كاي تربيع	درجة الحرية	مستوى الدلالة المحسوب
10.426	8	0.236

المصدر: انطلاقا من المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مستوى الدلالة المحسوب هو (0.23) أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية عند مستوى الدلالة 5% أي أن النموذج يلائم البيانات بشكل جيد.

جدول (4): التوافق لاختبار الدلالة الكلية لمعلمات النموذج (Hosmer-lemeshow)

المجموع	يمكن التوافق مع المعيار = y		لا يمكن التوافق مع المعيار المحاسبي = y	
	التوقع	المشاهدة	التوقع	المشاهدة
10	.851	1	9.149	9
10	2.187	3	7.813	7
10	2.698	1	7.302	9
10	3.140	3	6.860	7
10	3.337	1	6.663	9
10	3.481	4	6.519	6
10	3.784	5	6.216	5
10	4.116	6	5.884	4
10	4.383	2	5.617	8
10	5.024	7	4.976	3

المصدر: انطلاقا من المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS.

يمثل الجدول أعلاه القيم الحقيقية والقيم المتوقعة (المولدة من طرف النموذج)، من خلال الجدول التالي نلاحظ التقارب الكبير الموجود بين هذه القيم، وهذا ما يدل على التلاؤم الكبير بين النموذج والبيانات، أي النموذج يمثل البيانات تمثيل جيد.

5.2.2 تفسير نتائج الانحدار اللوجستي

أ-اختبار معنوية ثوابت الانحدار: إن معامل الانحدار اللوجستي كالانحدار المعتاد يقيس العلاقة بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع، ويتميز معامل الانحدار اللوجستي أنه تقدير غير متحيز وكفاء ويمكن اختبار معنوية معامل الانحدار باستخدام الاختبار الاحصائي Wald الذي يتبع توزيع chi-square، أما إذا كانت درجة الحرية تساوي الواحد فإنه يساوي مربع t. أو اختبار نسبة الترجيح ration de vraisemblance

(4).....

$$Wald=t^2=(b_i/\partial b_i)^2$$

وعليه الجدول رقم (5) يظهر نتائج الانحدار اللوجستي كالتالي:

الجدول رقم (5): نتائج تقدير معاملات النموذج ونسب الرجحان

مجال الثقة المعدل		معدل الرجحان	الدلالة الاحصائية	درجة الحرية	Wald	الخطأ المعياري	قيمة اللوجت	الاختبار
الحد الأعلى	الحد الأدنى	EXP(b)						المحددات
1.939	0.251	.588	.332	1	.941	0.547	-0.531	المعاملات الدولية
0.898	0.245	.556	.241	1	4.188	1.718	-3.516	المدينة
2.538	0.766	1.404	.269	1	1.223	0.307	.339	حجم المؤسسة
1.939	0.251	.0565	.222	1	1.490	2.365	-2.886	الثابت

المصدر: انطلاقا من المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS

2.النتيجة: نستنتج من خلال النتائج الميينة أعلاه أنه لا توجد هناك محددات تؤثر على تطبيق متطلبات الإفصاح عن المعلومات المالية لمعيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وعليه من الجدول (5) نستنتج أنه لا توجد دلالة إحصائية لكل من الحد الثابت، المديونة، حجم المؤسسة، والمعاملات الدولية عند مستوى الدلالة 5 % ولا حتى عند مستوى دلالة 10%، وقيم معلمات النموذج والتي تمثل لوغاريتم نسبة الرجحان ليس لها دلالة تفسيرية هامة، ومن نتائج النموذج الإحصائي، نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة ومنه الفرضية تطبيق الإفصاح عن المعلومات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لا يفسر من قبل المتغيرات: حجم المؤسسة والديون والتعاملات الدولية.

3.خاتمة

إن واقع البيئية الاقتصادية الحالية غير جاهز للتكيف مع المرجعية الدولية المتطورة. ولكن هذا لا يعني من عدم ضرورة السعي نحو التطلع لتطبيق هذا المعيار لما يمنح من فرصة في كسر الحواجز الدولية، وحماية الاستثمار الدولي ومواكبة التطورات الاقتصادية الدولية، حيث يعد هذا المعيار النسخة المبسطة من المعايير المحاسبية الدولية الكاملة، فهو يعمل على تعزيز الصدق وشفافية الإفصاح عن المعلومات المالية، في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وأكدت العديد من الدراسات أن المؤسسات التي تطبق هذا المعيار وخاصة في الدول النامية، تستفيد أكثر من الإعانات من المنظمات الدولية: مثل الصندوق النقد الدولي FMI فتطبيقه يعد فرصة حقيقية لتنمية هذا القطاع من المؤسسات.

1.3.التوصيات: استنادا للدراسة النظرية وبناء على نتائج الجانب التطبيقي، ومن خلال التحليل الإحصائي، فقد تمت التوصية بما يلي:

– ضرورة تفعيل دور هيئات اللجان التابعة لمجلس المحاسبة، لمتابعة مشاكل القياس والإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي، وكذا متابعة أنشطة مجلس المعايير المحاسبية الدولية، من أجل مواكبة التطورات في مجال المحاسبة والمشاركة في دورات تدريبية، والتي قد تشكل فرصة لتفعيل تطبيق معيار الإبلاغ المالي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

– ضرورة تحيين النظام المحاسبي المالي، والفصل في تطبيقه بين المؤسسات الكبيرة المدرجة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- ضرورة تحسين الشروط المحاسبية لقبول القروض بالنسبة للبنوك، من أجل تحفيز المؤسسات للاستفادة من الفرص وكذا التحفيز على تطبيق المرجعية المحاسبية الدولية؛
- عدم تجاهل تأثير المحددات والبواعث الاقتصادية الواقعية المؤثرة على السياسة المحاسبية المتبعة، وذلك من المنظور الايجابي للمحاسبة؛

4. قائمة المراجع المعتمدة

- 1-العباسي,عبد الحميد محمد. (2011). الانحدار اللوجستي تطبيقات في العلوم الاجتماعية، معهد الدراسات والبحوث الاحصائية، ، جامعة مصر.
- 2-سميرسحنون (2006).، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها في الجزائر .-ملتقى دولي "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
- 3-شونوف,شعيب). . (2007). الممارسات المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي, Dans /طروحة دكتوراه .
- 4-قريشي,محمد صغير. (2011). واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الباحث، عدد 09.
- 5-مقلد ,محمد محسن عوض (2010). محملة من الموقع : http://www.mohmaklad.weebly.com/uploads/5/8/3/6/583620/__.doc بتاريخ:07.06.2015.
- 6-مهاوة,أمال. (2011). المحملة من الموقع التالي:إمكانية تحيين النظام المحاسبي المالي وفق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير جامعة ورقلة.ورقلة.
- 7-Base de conclusion IFRS pourPME. (2009). , *International Accounting Standars Board*,.
- 8-Daniel Zeghal , Yosra MNIF Selmani. (2010). *Revue des science de gestion,direction & gestion n°245-246-comptabilite .http://www.cairn.info/revue-des-sciences-de-gestion.*
- 9-Devrimi Kaya , Maximilian Koch. (2015). Countries' adoption of the International Financial Reporting Standard for Small and Medium-sized Entities (IFRS for SMEs) – early empirical evidence, *Accounting and Business Research*, .

- 10-Houda Affes, A. C. (2007). <http://www.cairn.info/revue-comptabilite-controle-audit-2007-2-page-149.htm> Consulté le 01.05.2015 à 21:00. Dans C. –C.–A.–V. LES DÉTERMINANTS DE L'ADOPTION ANTICIPÉE DES NORMES COMPTABLES INTERNATIONALES : CHOIX FINANCIER OU OPPORTUNISME.
- 11-Nadine LEVRATTO, Maarouf RAMADAN. (s.d.). L'internationalisation des PME dans les pays en développement : un modèle conceptuel des PME libanaises , COLLOQUE INTERNATIONAL ' La vulnérabilité des TPE et des PME dans un environnement mondialisé », 11es Journées sc.
- 12-Rached, HEDFI Mohamed. (2010). , NORME IFRS POUR PME : PRESENTATION ET ETUDE D'OPPORTUNITE POUR LA TUNISIE, Mémoire présenté en vue de l'obtention du Diplôme National d'Expertise Comptable, Université de la Manouba ,Tunisie,. www.iscae.rnu.tn/Fr/image.php?id=186 Consulté le 01.05.2015 à 22:00. TUNISIE.
- 13-Ramona Neag and others. (2015). , Actual aspect regarding the IFRS for SME-opinions, debates and future deveopment,Annales ,. Universitatis Apulensis Series Oeconmica.
- 14-RUSSO, Raimondo LO. (2010). Ou En Est-On Avec Le Projet De LIASB De Norme IFRS Adaptee Pour Pme ?,La Revue des Sciences de gestion. <https://www.cairn.info/revue-des-sciences-de-gestion-2010-5-page-141.htm> Consulté le 01.05.2015 à 15:00,).